

Distr.  
GENERAL

S/1998/1204  
21 December 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة  
من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بالإشارة إلى المعلومات التي أطلعني عليها أساسا الممثل الدائم لمملكة هولندا لدى الأمم المتحدة بشأن تقرير إخباري عرضه تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) في مطلع هذا العام ظهرت فيه ناقلتا أفراد مصفحتان قيل إنهما تعودان إلى القوات المسلحة التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وهما تقومان بتدمير مساكن مدنية في كوسوفو خلال الأسبوع الأول من آذار/ مارس ١٩٩٨. وأبلغت أيضا أن الناقلتين المصفحتين المعروضتين على التلفزيون ربما كانتا قد سرقتا في تموز/يوليه ١٩٩٥ من الكتيبة الهولندية التي تعمل في قوة الأمم المتحدة للحماية.

واستنادا إلى المعلومات المقدمة إلى الأمانة العامة، فقد قامت باتخاذ الخطوات الموجزة في مرفق هذه الرسالة. وبعد أن وضع في الاعتبار ثبوت استحالة حل هذه المسألة على نحو مرض، ونزولا عند رغبة سلطات هولندا، فإنني سأغدو ممتنا إذا عملتم على إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه المسألة.

(توقيع) كوفي عنان

## المرفق

### الزعم باستخدام ناقلتي أفراد مصفحتين هولنديتين مسروقتين في كوسوفو

في ٦ آذار/ مارس ١٩٩٨، أذاع تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية في برنامج الإخباري التلفزيوني الذي يبثه في الساعة التاسعة فيلما تلفزيونيا مسجلا بالفيديو ظهرت فيه ناقلتا أفراد مصفحتان قيل إنهما استخدمتا من قبل القوات التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكانتا تقومان بتدمير مساكن مدنية في كوسوفو. وأذيع هذا الفيلم أيضا في برامج تلفزيونية دولية أخرى، بما فيها البرنامج التلفزيوني المسمى "رسالة خاصة" الذي أذاعه تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية في ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٨. وتوجد لدى الأمانة العامة نسخة من الفيديو المسجل لمن يرغب الاطلاع عليها.

وعقب بث الفيلم المسجل بالفيديو من قبل هيئة الإذاعة البريطانية، تعرف الخبراء العسكريون الهولنديون على ناقلتي الأفراد المصفحتين باعتبارهما يشكلان جزءا من المركبات من طراز YPR-765 التابعة للكتيبة الهولندية العاملة في صفوف قوة الأمم المتحدة للحماية المرابطة في البوسنة والهرسك واللتين كان قد سرقهما جيش الصرب البوسنيين في سربيرينتسا في تموز/يوليه ١٩٩٥. وقام الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة بنقل هذه المعلومات إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة في مطلع حزيران/يونيه ١٩٩٨.

وبالنظر لخطورة التهمة، طلبت الأمانة العامة للأمم المتحدة على الفور إلى مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة في بلغراد إلتماس توضيح من السلطات اليوغوسلافية بشأن الاستخدام المزعوم لناقلتي الأفراد المصفحتين الهولنديتين المسروقتين في كوسوفو. كما قامت الأمانة العامة للأمم المتحدة بمتابعة المسألة مع القائم بالأعمال بالنيابة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة. وتابعت حكومة هولندا، من جانبها أيضا، المسألة بصفة ثنائية مع السلطات اليوغوسلافية.

وعقب تدخل الأمم المتحدة، وجّه أمين اللجنة الاتحادية اليوغوسلافية للتعاون مع بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة والقوة المتعددة الجنسيات، السيد ميلو بيشوت، رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة في بلغراد أنكر فيها وجود ناقلتي الأفراد المصفحتين الهولنديتين المسروقتين في حوزة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي جملة ما جاء في الرسالة ما يلي:

"إن ناقلة الأفراد المصفحة من طراز YPR-765 ليست في عداد أسلحة ومعدات الجيش اليوغوسلافي، وإن الربط بينها وبين جيشنا مغرض وخبيث. وبالمثل، لا توجد هذه المركبة أيضا لدى قوة الشرطة التابعة لجمهورية صربيا، ولهذا لا يمكن أن تكون قد شوهدت في الحملة المناهضة للإرهاب التي شنتها قوة الشرطة تلك في كوسوفو وميتوهيا".

وفي ضوء هذا الرد، طلبت الأمانة العامة للأمم المتحدة، في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨، إلى البعثة الدائمة لهولندا لدى الأمم المتحدة أن تزودها بمعلومات إضافية تحدد فيها بدقة الزمان والمكان اللذين زعم فيهما مشاهدة ناقلتي الأفراد المصفحتين، وأن تعلمها كذلك بمصدر تلك المعلومات كيما يتسنى للأمانة العامة متابعة المسألة من جديد مع السلطات اليوغوسلافية.

وفي رسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨، قدم القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لهولندا لدى الأمم المتحدة نسخة من شريط الفيديو الأصلي إلى الأمم المتحدة وزودها أيضا بالتسجيلات غير المقصودة التي أجراها الطاقم التلفزيوني التابع لهيئة الإذاعة البريطانية في الأسبوع الأول من آذار/مارس ١٩٩٨. وذكر القائم بالأعمال بالنيابة في رسالته أن الفيلم التلفزيوني يشكل برهانا واضحا على استخدام ناقلتي الأفراد المصفحتين في التدمير المتعمد للمساكن المدنية في كوسوفو. وأشار إلى أن التشابه بين ناقلتي الأفراد المصفحتين الهولنديتين المفقودتين من سريبرينيتسا وناقلتي الأفراد المصفحتين المستخدمتين في كوسوفو لافت للنظر وأن الخبراء العسكريين الهولنديين على ثقة بأن ناقلتي الأفراد المصفحتين المصورتين في كوسوفو كانتا من طراز YPR-765. وذكر أيضا ما يلي:

"حيث أن أي بلد آخر لم يقم بنشر ناقلات أفراد مصفحة من طراز YPR-765 في منطقة العمليات السابقة لقوة الأمم المتحدة للحماية، وحيث أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لم تشر أبدا أي ناقلات من طراز YPR-765 وأنكرت ملكيتها لهاتين الناقلتين المصفحتين، فإن هذا يفضي إلى نتيجة حتمية مؤداها أن التسجيلات التلفزيونية تثبت بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية استخدمت ناقلتي الأفراد المصفحتين الهولنديتين من طراز YPR-765 في كوسوفو".

وقامت البعثة الدائمة لهولندا لدى الأمم المتحدة كذلك بتزويد الأمانة العامة بإعلان بالموثوقية مؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ يعلن فيه المحرر التنفيذي للنشرات الإخبارية لهيئة الإذاعة البريطانية رسميا بأن الصحفيين المسؤولين عن تصوير الفيلم الذي تظهر فيه ناقلتا الأفراد المصفحتين أكدوا أن الصور قد أخذت بالقرب من قرية بريكازي في كوسوفو الواقعة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في وقت مبكر من مساء ٥ آذار/مارس ١٩٩٨.

ولدى استلام الأمانة العامة للمعلومات الإضافية التي قدمتها السلطات الهولندية واستلام نسخة من الدليل المتمثل بفيلم الفيديو من هيئة الإذاعة البريطانية، طلبت من السلطات اليوغوسلافية من جديد إعطاء توضيح لهذه المسألة، ولا سيما بشأن فيلم الفيديو. كما طلبت الأمانة العامة من السلطات اليوغوسلافية أن تسمح لفريق مستقل من الخبراء الدوليين، بقيادة الأمم المتحدة، بزيارة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للمساعدة في إجراء تحقيق إضافي بهدف تسوية هذه المسألة.

وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أبلغ القائم بالأعمال بالنيابة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة الأمانة العامة أن السلطات اليوغوسلافية المختصة قامت عقب التنبيه الذي تلقتته من

هولندا القائل بأن هناك مؤشرات تدل على مشاهدة ناقلتي أفراد مصفحتين هولنديتين تابعتين لقوة الأمم المتحدة للحماية في كوسوفو وميتوهيا بإجراء تحقيق في الأمر وتؤكد لها بنتيجته أن المركبتين المذكورتين لم تكونا في أراضي جمهورية يوغوسلافية الاتحادية ونُقلت نتائج التحقيق إلى الأمم المتحدة والسلطات الهولندية بموجب رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة من أمين اللجنة الاتحادية اليوغوسلافية للتعاون مع بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة والقوة المتعددة الجنسيات. وبناءً عليه، فإن الجانب اليوغوسلافي يعتبر أن ملف هذه المسألة قد أغلق وأنه ليس هناك ما يبرر إجراء أي تحقيق آخر في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المستقبل.

— — — — —